نيجيريا بين عامي ١٩٨٣ـ١٩٩٣ ((قراءة في المشهد السياسي))

أ.د.احمد محمد طنش الشويلي & الباحثة: آمنة سعدون عباس البوناشي

كلية التربية / جامعة القادسية

تسليم البحث : ٢٠١٧/٧/١٥ قبول النشر : ٢٠١٧/٩/٢٤

المقدمة

تعد نيجيريا إحدى أهم الدول في إفريقيا ، نظرا لتوافرها على عدة عوامل ساعدت في إضفاء هذه الأهمية سواء من حيث المساحة أو حجم السكان أو الموارد التي تحتويها ولا سيما الطبيعية وأهمها النفط ، كما تضم أكثر من ٢٥٠ مجموعة عرقية تتباين في أوزانها النسبية وقوة تأثيرها على الجانب السياسي ، وتتمثل العرقيات الأكثر عددا والأقوى نفوذا على الجانب السياسي هي الهوسا فولاني ،اليوربا والايبو ، ولاسيما إن التركيبة العرقية في نيجيريا هي السبب في الكثير من التصادمات الاثنية والدينية ، والذي عزز هذه العرقية هي السياسة التي اتبعتها بريطانيا في تقسيم البلاد ، إلى جانب ذلك طبيعة البلاد البشرية والجغرافية ، واتساع مساحة البلاد ، وصعوبة المواصلات والتواصل بين أجزائها عمق حالة الانعزال الثقافي والعرقي بين السكان واضعف سلطة الدولة وجعل الوحدة القبلية والشعور القبلي ظاهرة بارزة ، لذلك أدت التركيبة المعقدة للمجتمع النيجيري إلى سلبية الأداء من الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والتي افتقرت إلى قيادة نزيهة .

حصلت نيجيريا على استقلالها عام ١٩٦٠، وقد شهدت تطورات سياسية داخلية منذ تشكيل الجمهورية الأولى عام ١٩٦٣، إذ عانت من عدم الاستقرار السياسي ، وسيطرة العسكريين على الحكم في المدة من ١٩٦٦-١٩٧٩ ، ١٩٨٣-١٩٩٨ ، باستثناء المدة ١٩٧٩-١٩٨٣ ، تم فيها تشكيل الجمهورية الثانية ، ولاسيما أن سبب الانقلابات العسكرية في نيجيريا في المدة المذكورة آنفا يعود إلى ضعف البناء السياسي المتمثل بضعف الحزب الحاكم الذي لم يستطع مواكبة تطلعات المواطنين ، وضعف القيادات السياسية من جراء الصراع على السلطة وطغيان الطموحات الشخصية على الولاء الوطني ، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفساد السياسي والإداري ، علاوة على ذلك العوامل الخارجية المتمثلة بالتدخلات من جهات أجنبية للتحريض على الانقلابات العسكرية لعدم خضوع السلطة الحاكمة لطلباتها وطموحاتها.

قُسّم البحث إلى مقدمة وسبع محاور وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل أليها الباحث، كان المحور الأول بعنوان الانقلاب العسكري في نيجيريا عام ١٩٨٣الذي قاده محمد بوهاري ، تضمن المحور الثاني انقلاب عام ١٩٨٥ الذي قاده الجنرال إبراهيم بابانجيدا وإطاحة بالحكومة العسكرية ، ركز المحور الثالث على برنامج الانتقال إلى الديمقراطية (الحكم المدني) ، تطرق المحور الرابع إلى دستور عام ١٩٨٩ الذي كان مماثلاً لدستور عام ١٩٧٩ مع بعض التعديلات التي أوصى بها المكتب السياسي ، تضمن المحور الخامس تشكيل الأحزاب السياسية ، إما المحور السادس الانتخابات ، اختتم المحور السابع بنتائج إلغاء انتخابات حزيران ١٩٩٣.

استمد البحث مادته من مصادر كثيرة ومتنوعة وباللغتين العربية والانجليزية ، ومنها الكتب و الرسائل والأطاريح الجامعية إلى جانب ذلك البحوث المنشورة في المجلات العربية والإفريقية والأجنبية ، والتقارير والندوات والمؤتمرات وغيرها من المصادر ، وجميعها أغنت البحث بالمعلومات.

اولا : الانقلاب العسكري في نيجيريا عام ١٩٨٣ [١]

حدث الانقلاب العسكري في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام ١٩٨٣ ، تم محاصرة القصر واعتقال الرئيس النيجيري ومعظم وزرائه وبعض البرلمانيين من بينهم رئيسي مجلسي الشيوخ والجمعية الوطنية ، والسيطرة على مقر رئاسة الحكومة ومبنى الإذاعة [٢] .

تشكلت أدارة عسكرية تألفت من تسعة عشر عضواً [٣] ، جعلت اللواء محمد بوهاري [٤] رئيساً للدولة [٥] والقائد العام للقوات المسلحة [٦] ، تم تعليق العمل بالدستور ، وحل الجمعية الوطنية التأسيسية ،كما تم حظر الأحزاب السياسية ،علاوة على ذلك أحال على التقاعد أكثر من ٣٠٠ موظف من ذوي المناصب العليا في مختلف المجالات كالشرطة والكمارك وغيرها من المؤسسات الحيوية ، واعتقل العديد من السياسيين ورجال الإعمال ومن بينهم الرئيس السابق شيهو شاجاري [٧] بتهمة سوء التصرف بالشؤون المالية [٨] .

أصدر المجلس العسكري الأعلى في الخامس عشر من شباط عام ١٩٨٤[٩] مرسوماً علق فيه الدستور وأعطى الحكومة السلطة لإصدار قوانين لا يمكن الاعتراض عليها أمام المحاكم [١٠] ، كما قام بتطهير القوات المسلحة والموظفين المفسدين [١١] ، بدأت الحكومة بحملة عامة ضد عدم الانضباط المعروفة ب(الحرب ضد عدم الانضباط) [١٢] .

تم تشكيل خمس محاكم عسكرية في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٨٤ و توزيعها على أنحاء البلاد لمحاكمة كبار مسؤولي النظام المدني لشيهو شاجاري المتهمين بارتكاب جرائم ضد

الدولة ، لاسيما ان الجنرال محمد بوهاري أعلن في أول خطاب ألقاه في الأول من كانون الثاني عام ١٩٨٤ حدد فيه أربعة قطاعات رئيسة فشلت الإدارة المدنية فيها هي ، سوء ادارة الاقتصاد ، انعدام المسؤولية الحكومية تجاه الشعب، تدهور المستوى ألمعاشي ، ولامبالاة الحكومة تجاه التأثيرات التي تتركها سياستها على المواطنين النيجيرين ، كما ربط هذه النقاط بحقيقة ان المدنيين كانوا يهتمون بإثرائهم الشخصي أكثر من اهتمامهم بالإدارة الصحيحة والفعالة لشؤون البلاد [١٣] .

ألغت الدعم التي تقدمها الدولة في مجالي الصحة والتعليم ، وسددت القروض القصيرة الأجل ، كما شجعت الصناعيين المحليين على استخدام المواد المصنعة محلياً [١٤]، قلصت الأموال المخصصة للأشغال العامة وركزت الأموال في القطاع الزراعي ، كما حاولت أقناع الذين تركوا الأرياف واستقروا في المدن بالعودة إلى أماكنهم السابقة لممارسة الزراعة والتخلي عن شراء بعض المواد الغذائية المستوردة مثل الأرز الأمريكي لارتفاع سعره ، والاستعاضة عنه بمواد غذائية محلية [١٥].

شددت الرقابة على الواردات ،وفرضت قيود على الصرف ، وتم تجميد النفقات الرأسمالية ، وقلصت المشاريع العامة ذات الأولوية ، وتجميد الأجور والرواتب ، وزيادة في المنتجات النفطية ،إلى جانب ذلك تقييد الاقتراض الخارجي والداخلي للحكومات والتخفيض التدريجي للائتمان المصرفي للقطاع الخاص [١٦].

فرضت حكومة بوهاري رسوم عالية على المواد الغذائية المستوردة ، رفعت الرسوم المفروضة على المكائن الزراعية ، كما رفعت معدل الضرائب المفروضة على المواد الغذائية المستوردة باستثناء الحنطة والشاي لكثرة استهلاكها،هجرت أكثر من (٧٠٠)ألف أجنبي يقيمون بدون أوراق ترخيص رسمية في نيجيريا على أساس أنهم سبب في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد [١٧] ، ولاسيما ان عودة العسكريين إلى السلطة تعني للنيجيريين تخفيض أسعار المواد الأساسية ودفع الرواتب المتأخرة ومحاربة الفساد ، على الرغم من ذلك ان أغلبيتهم يعرفون ان العسكريين لن يستطيعوا القضاء على الرشوة التي كانت منتشرة في البلاد لأنها لم تكن السبب الوحيد في تدهور الاقتصاد اذ عانت نيجيريا من أزمة هيكلية مرتبطة بركود سوق النفط وغياب تام للتخطيط [١٨] .

على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلا إن الفساد بقى ولو على نطاق أضيق بسبب ندرة الأموال المتاحة للرشوة ، كما لا توجد أحزاب مستفيدة من صفقات وتعاقدات الحكومات المحلية [١٩] ، علاوة على ذلك إن الأزمة الاقتصادية كانت بعيدة الحل ، مثلاً ميناء لاغوس يخلو من

أي سفينة ، صناعة السيارات كانت مزدهرة أصبحت متدهورة لان البلد يتعذر عليه استيراد المواد التي تدخل في تجميع السيارات ، أدى غلق المصانع إلى خسارة مليون نيجيري لأعمالهم... وغيرها [٢٠] .

كذلك كانت الخزينة النيجيرية فارغة ، الأسعار كانت مرتفعة ، فضلاً على استياء النيجيريين من سلطة العسكريين المتزمتة ، ولاسيما إن حكومة بوهاري رفضت طلب صندوق النقد الدولي الذي يدعو إلى تخفيض قيمة العملة النيجيرية ، وإذا لم تتوصل الحكومة لاتفاق ما مع صندوق النقد الدولي ، فأن البنوك الأجنبية ربما تتوقف عن تمويل المشاريع الجديدة في لاغوس [٢١] .

أصدرت مرسوم رقم (٤) في الثاني من حزيران لعام ١٩٨٤ والذي قيد حرية الصحافة وسمح بإغلاق الصحف وبموجبه تم إعتقال خمسة وثلاثين من رجال الصحافة بتهمة التحريض ضد الحكومة العسكرية ، كما أصدرت مرسوم رقم (٥) يقضى بحماية موظفي الحكومة من الاتهامات الملفقة التي تنشرها الصحف مما أعطاها السلطة لغلق الصحف الكبرى واعتقال رجال الصحافة [٢٢] ، حكم على بعض الصحفيين بالسجن لمدة سنة واحدة بتهمة نشر أكاذيب ومساعدة المخربين في عملية إرباك السياسة التي تتبعها الحكومة العسكرية ، أما الذين يتعاطون تجارة المخدرات وبيع النفط بطريقة غير قانونية حكم عليهم بالموت [٢٣].

على الرغم من ان الجنرال محمد بوهاري وعد النيجيريين بتحسين الأوضاع الاقتصادية لكنه لم يستطع ذلك بسبب ما ذكر سابقاً، كان المجلس العسكري يخضع للسيطرة شبه الكلية لأبناء المناطق الشمالية، مما أدى لاستياء كبار الضباط من الجنوبيين نتيجة لسيطرة أبناء الشمال على الجيش والحكومة في الوقت الذي كانت تتردد شائعات عن وقوع انقلاب مدني ، إلى جانب استياء نقابات العمال بسبب تجميد الأجور وزيادة الأسعار[٢٤].

من الأمور الأخرى التي أثارت ضد نظام بوهاري سكان الجنوب الغربي (اليوروبا) [٢٥] ان نظامه ألغى مجانية التعليم الابتدائي مما أدى إلى مصاعب ومشاكل للأهالي الذين عجزوا عن تامين إقساط المدارس لأولادهم ، وقد اضطر بعض الأهالي سحب أولادهم من المدارس ، كما حظر نشاط (الجمعية الوطنية للطلاب النيجيريين) [٢٦] و(جمعية طلاب الطب النيجيرية) لان الجمعيتين قامتا بإضراب لأنهم عارضوا سياسة الحكومة ، كما قاطع بعض المحامين جلسات محاكمة المضربين ، إلى جانب ذلك حكمت محاكم النظام على خمسة عشر من حكام الولايات السابقين بالسجن لمدة تزيد على (٢٠) عام بتهم الاختلاس ، كما وضعت أغلبية الشخصيات العسكرية والمدنية في السجن بتهم مماثلة [٢٧] .

أقصى بوهاري العديد من الضباط المتوسطي الرتب ، مما أثار استياء العسكريين ولا سيما بين صغار الضباط الذين كانوا مستاءين من الحكومة لأنها ألغيت سفرهم إلى الخارج للتخصص في الكليات خارج نيجيريا في بريطانية وباكستان والهند وجعلت التخصص أمرا داخلياً، كما ان النظام العسكري لم يحددوا أي موعد لإعادة السلطة إلى حكومة مدنية [٢٨] ، ولاسيما إن الانتقال إلى الديمقراطية لم يكن مسالة ذات أولوية بالنسبة لحكومته ، بالرغم من إن بوهاري بدا نظام التدابير المضادة ضد الأزمة الاقتصادية التي وصلت بعد سنوات الطفرة النفطية سوء ، هذه التدابير والاستياء الذي عم السكان والجيش داخل البلاد انهار النظام في انقلاب عسكري في السابع والعشرين من آب عام ١٩٨٥ بعد سنة وثمانية أشهر [٢٩] .

ويبدو أن حكومة محمد بوهاري العسكرية ورثت من الحكومة المدنية أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متدهورة ، بالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة العسكرية لمعالجة الأزمة التي تعرضت لها نيجيريا ، لكن الذي زاد الأمور سوء قيام الحكومة العسكرية بإصدار قرارات قيدت الحريات الأساسية ، فضلا عن عدم توصلهم إلى أتفاق مع صندوق النقد الدولي ، وفرض جبايات وضرائب جديدة مما أدى إلى استياء النيجيريين ، ولا سيما بعد سيطرة الشماليين على أغلب المناصب الحكومية أدى إلى استياء الجنوبيين من سياسة حكومة محمد بوهاري العسكرية التي أطيح بها في انقلاب عسكري ١٩٨٥ .

ثانيا :انقلاب عام ١٩٨٥

حدث الانقلاب في السابع والعشرين من آب لعام ١٩٨٥ ،أعلن المجلس العسكري الجديد تعين الجنرال إبراهيم بابانجيدا[٣٠] رئيساً للدولة، وقد برر بابانجيدا الانقلاب بسبب فشل محمد بوهاري في معالجة مشاكل البلاد الاقتصادية وأساءته في أدارة السلطة وتقيده للحريات المدنية ، حلت الحكومة العسكرية المجالس العسكرية السابقة، لاسيما ان المجلس العسكري الأعلى هو أعلى هيئة حاكمة في عهد بوهاري وقد تم حله لأنه تجاهل مطالب ورغبات الشعب النيجيري ، وتم تشكيل المجلس الحاكم للقوات العسكرية بدلاً من المجلس العسكري الأعلى ، والذي تألف من ٢٨ عضوا [٣١] .

تعهد بابانجيدا بعد تسلم السلطة بتنمية الاقتصاد الوطني والقضاء على الفساد ، وإدخال الإصلاحات في مؤسسات الدولة كافة [٣٢] ، وتحسين أوضاع فئات الدخل المنخفض ، وإلغاء المرسوم رقم (٤) بموجبه تم فرض الرقابة على الصحافة ، واحترام حقوق الإنسان ، كما أكد إن الحكومة سواء كانت مدنية أو عسكرية تحتاج إلى موافقة الشعب إذا ما أرادت إن تحكم بفاعلية [٣٣]

، وللحصول على الدعم الشعبي المباشر قام إبراهيم بابانجيدا بإطلاق سراح الصحفيين المعتقلين وإعادة النظر في قضايا المعتقلين السياسيين الذين تم اعتقالهم في عهد بوهاري من خلال تشكيل لجنة تحقيق قضائية ، وإعادة تنظيم البوليس السري ، وحماية الحقوق المدنية ، كما تعهد بإصلاح أجهزة المخابرات [٣٤] .

وضعت الحكومة العسكرية برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي في عام ١٩٨٦ لمعالجة الأزمة ألاقتصادية إلا إن جدولة الديون الخارجية والأزمة الاقتصادية أدت إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة خلال النصف الثاني من الثمانينات [٣٥] ، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة ، تخلت عن وعودها في الحريات المدنية بسبب برنامج التكيف[٣٦].

أنشأت الحكومة العسكرية المجلس الاستشاري للقوات المسلحة في عام ١٩٨٩، والذي يعد بمثابة وسيط بين المجلس الحاكم للقوات العسكرية والجيش ، كما قامت بتغير وزراء وحكام الولايات ، كان نصف أعضاء المجلس الحاكم للقوات العسكرية من المسلمين الشماليين ، زيادة على رؤساء الجيش والشرطة من المسلمين ، هذه المناصب أدت إلى مناهضة الحكومة العسكرية من خلال المظاهرات التي قادها المسيحيين في بعض المدن الشمالية [٣٧].

على الرغم من ان بابا نجيدا تعهد بالقضاء على الفساد بكل أنواعه لاسيما الفساد بمعنى استغلال المنصب للحصول على المنافع الشخصية ، لكن بابا نجيدا والعسكريين الآخرين استولوا على أملاك الدولة واحتكروا كل شي لحسابهم [٣٨] ، لذلك كان للسلطة العسكرية دوراً مركزياً في تحقيق مصالحها الشخصية سواء القبلية أو الطبقية وغيرها ، من خلال الاستثار بالمناصب والثروة الوطنية لمصلحة الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة العسكرية الحاكمة .

تم تقسيم نيجيريا في حكم ابراهيم بابانجيدا إلى عشرين ولاية في عام ١٩٨٩ بعد ان كانت تسعة عشر ولاية عام ١٩٧٦، وهي (انامبرا ، باوتشي ، بيندل ، بينوى ، بورنو ، الأنهار ، ايدو ، ايمو ، كادونا ، كانو ، كاتسينا ، لاجوس ،النيجر ، تقاطع الأنهار ، اوجون ، سوكوتو، اوندو ، كوارا ، الهضبة ، تشورينس) [٣٩] ، وتم نقل العاصمة من لاجوس إلى ابوجا [٤٠] في عام ١٩٩١، وفي العام نفسه تم تقسيم نيجيريا إلى ثلاثين ولاية وهي (ابيا ، اداماوا ، انامبرا ، باوتشي، بينوى ، بورنو ، الانهار ، ايدو ، ايمو ، دلتا ، اينوغو ، جيجاوا ، كادونا ، كانو ، كاتسينا ، كيبي ، كوجي ، اوسون ، الهضبة ، تارابا ، يوبي ، لاجوس ،النيجر ، تقاطع الانهار،اوجون ، سوكوتو، اوندو ، كوارا ، الهضبة ، تشورينس) ، الغرض من أنشاء المزيد من الولايات هو لتعزيز وحدة البلاد والقضاء على التوترات السياسية والاجتماعية [٤١] . لاسيما ان التركيبة السكانية للمجتمع

النيجيري أتسمت بالتعقيد لأنَّهُ مجتمع تعددي قبلياً وثقافياً ولغوياً ودينياً وإقليميا ، أمام ذلك تمسكت المجموعات العرقية الاثنية بطابعها القبلي الذي ساد في نيجيريا وطغى على سلطة الدولة ، لذلك سعت الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد إلى أنشاء المزيد من الولايات ، لتحقيق التوازن بين الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي والتقليل من حدة النزاعات العرقية

جدير بالذكر إن الجنرال ابراهيم بابا نجيدا عند استلامه رئاسة الحكومة العسكرية تعهد بمعالجة مشاكل البلاد الاقتصادية ، واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد بكل أنواعه ، إلا إن أدارة حكومته إساءة استخدام السلطة وانتهكت حقوق الإنسان ، وفشلت في معالجة مشاكل البلاد الاقتصادية ، واستولت على أملاك الدولة ، فضلا على أعادة رسم خريطة التوازنات العرقية والإقليمية في البلاد من خلال إضافة عشرة ولايات جديدة ليصبح الاتحاد النيجيري مكونا من ثلاثين ولاية عاصمتها ابوجا لأجل إفساح المجال للكيانات الاثنية الصغيرة للظهور على الساحة السياسية والقضاء على التوترات السياسية والاجتماعية .

ثالثا : الانتقال إلى الديمقراطية (الحكم المدني)

وضع بابانجيدا برنامج للتحول الديمقراطي عام ١٩٨٦ ، ولتنفيذ هذا البرنامج تم إنشاء مكتب سياسي كلف بمهمة وضع برنامج زمني للانتقال الشامل من الحكم العسكري إلى حكومة ديمقراطية منتخبة [٤٢]، ولاسيما التخلي عن منصبه العسكري في التاسع من آيار عام ١٩٨٩ ، وترك مقعد رئاسة الدولة بعد إنتخاب رئيس مدني للبلاد في مدة أقصاها الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٢ [٤٣] .

تم إنشاء المكتب السياسي عام ١٩٨٦، تألف من سبعة عشر عضواً من الاكاديميين وموظفي الخدمة المدنية ، وكان أحد أعضاء المكتب السياسي بافي ملر (Bafyau Myeleri)[٤٤]، لوضع برنامج للانتقال على أساس الآراء من خلال مناظرات وطنية ، أوصى المكتب السياسي في تقريره إن يتم عرض إيديولوجية اشتراكية من خلال عملية التعبئة الاجتماعية ، كما أوصى بتعزيز دور الحكومات المحلية بعدها من الدرجة الثالثة ولها دور فعال في الحكومة [٤٥] .

كما أوصى بتشكيل حزبين [٤٦]، لأنه مثل خروجاً على نظام التعددية الحزبية في الماضي ، واعتقد أغلب أعضاء المكتب السياسي إن نظام الحزبين هو أفضل وسيلة لضمان إن الإطراف ستكون وطنية [٤٧] ، قبلت الحكومة العسكرية التوصيات باستثناء اقتراح إنشاء نظام اقتصادي اجتماعي يتم في إطاره تأميم البنوك وشركات التامين وتقليص دور القطاع الخاص ، وعدته الحكومة العسكرية غير ملائم يدخل في مقتضيات صنع السياسة [٤٨].

تم تشكيل لجنة لمراجعة الدستور ، ولجنة الانتخابات الوطنية [٤٩] للتصديق على مسودة الدستور برئاسة البروفسور همفري نوسو (Humphrey Nowo)، كما أوصى المكتب السياسي إنشاء المجالس المحلية من خلال انتخابات غير حزبية ، وإقامة جمعية تأسيسية لمناقشة المسائل الحساسة واتخاذ ألقرارات فضلاً على ذلك إن الجيش سيبقى في السلطة حتى عام ١٩٨٩ للإشراف على عملية الانتقال للحكم المدني [٥٠].

رابعا : دستور عام ١٩٨٩

تم إدخال عشر تعديلات على دستور عام ١٩٨٩ الذي كان مماثلاً لدستور عام ١٩٧٩ مع بعض التعديلات التي أوصى بها المكتب السياسي ، أصدر المجلس الحاكم الدستور الجديد بموجب المرسوم رقم (١٢) ، أما التعديلات فهي كالأتي[٥١] :-

التعديل الأول : حذف المادتين (٤٢ و٤٣) التي تنص على مجانية التعليم إلى (عمر) الثامنة عشر، والرعاية الطبية المجانية للأشخاص حتى عمر الثامنة عشرة أو أكثر من خمسة وستين ،والمعاقين ،وذوي الاحتياجات الخاصة.

التعديل الثاني :ينص على تبسيط اختصاص الشريعة ومحاكم العرفية والاستئناف .

التعديل الثالث : إصلاحات الخدمة المدنية .

التعديل الرابع : تحديد الحد الأدنى (للعمر) لرئيس الدولة من (٣٥-٤٠) عام ،لأعضاء مجلس الشيوخ وحكام الولايات من (٣٠-٣٥) عام بعد ان كان (٣٠) عام على الأقل، أما أعضاء مجلس النواب (٢١) عام ، و (٢٥) عام للمجالس الحكومية المحلية .

التعديل الخامس : إنتخاب رئيس الدولة والحكام الأخريين لمدة أربع سنوات ، وأقصى مدة لولايتين .

التعديل السادس : تعزيز إستقلال القضاء من خلال تشكيل لجنة للخدمات القضائية.

التعديل السابع : أنشاء لجنة لخدمة القوات المسلحة للإشراف على الامتثال لإحكام النظام الاتحادي الفيدرالي

التعديل الثامن : تخفيض عدد مستشاري رئيس الدولة من (٧-٣) ، تخفيض عدد ممثلي مجلس الشيوخ في الولايات من (٥-٣) أعضاء عن كل ولاية .

التعديل التاسع : نقل القضايا التي تتعلق بالأمن القومي من سيطرة المجلس الوطني ، لأنه من وجهة نظر المجلس الحاكم انه :"يفضح كبار المسئولين التنفيذيين لإلغاء العجز في مواجهة التهديدات للأمن " (٥٢).

التعديل العاشر : القضاء على القسم ١ (٤) من مشروع تجريم الانقلابات وجعلها جريمة جنائية.

وقد حذف التعديل الحادي عشر وهو أحكام النهي عن الحكومة الاتحادية للحصول على قروض خارجية من دون موافقة الجمعية الوطنية (٥٣) .

تجدر الإشارة أن دستور ١٩٨٩ مشابه لدستور ١٩٧٩ مع بعض التعديلات الطفيفة منها تخفيض عدد أعضاء مجلس الشيوخ من (٥-٢) ، فضلاً عن ذلك يقوم النظام السياسي الجديد على تشكيل حزبين ، احد الحزبين يمثل المسلمين الذين يمثلون نسبة ٥٠% من السكان ، والحزب الأخر يمثل المسيحيين ونسبتهم ٤٠% من السكان ، كان الغرض من هذه التعديلات لتحقيق التوازن بين المجموعات الاثنية المختلفة من جهة وبين الولايات من جهة أخرى ، لكن التغير المستمر على الدستور يؤدي إلى ضعفه لأنه يسبب خللاً في مدى تلاحم الاتحاد الفيدرالي ، وتفوق الولايات على حساب الحكومة المركزية ، على الرغم من ذلك يعد وضع الدستور من ابرز الخطوات الحيوية بعد الانقلاب تجاه العودة الى الحكم المدني الديمقراطي ، لان الحكومة الجديدة ستعمل بموجبه بعد انسحاب العسكريين من السلطة .

خامسا : تشكيل الأحزاب السياسية

وضع المكتب السياسي شروط ومواصفات الحزبين تمثلت كالأتي :

١- قبول الفلسفة الوطنية للحكم .

٢- إن تكون الاختلافات بين الحزبين على أساس أولويات واستراتيجيات تنفيذ الأهداف الوطنية.

٣- إن تكون عضوية الحزبين مفتوحة لكل النيجيريين بصرف النظر عن مكان الميلاد ، الجنس ، الانتماء ألاثني ، وقد فرض المجلس الحاكم حظر على عضوية السياسيين القدامى في الحزبين لفترات مؤقتة أو مدى الحياة .

٤- إن يعكس تشكيل وعضوية اللجنة التنفيذية لكلا الحزبين الطابع الفيدرالي لنيجيريا (٥٤) .

أعلن بابانجيدا عام ١٩٨٩ عن تشكيل حزبين ،هما الحزب الديمقراطي الاجتماعي بزعامة مشهود بيولا(٥٥) ، وحزب المؤتمر الجمهوري الوطني بزعامة منير توفا(٥٦)، وقد شملت عضوية حزب المؤتمر إلى حد كبير المؤيدين السابقين للحزب الوطني النيجيري وحزب المؤتمر الشعبي

النيجيري [٥٧]، وذلك دون النظر للأحزاب الستة الذين تم ترشيحهم من قبل لجنة الانتخابات الوطنية للاختيار من بينهم [٥٨].

سادسا : الانتخابات

وفقاً لدستور عام ١٩٨٩ أجريت انتخابات المجالس المحلية وانتخابات حكام الولايات ومجالسها التشريعية في الولايات في السابع من كانون الأول من عام ١٩٩١[٥٩]، وقد سادت الفوضى هذه الانتخابات ، عندما أعلنت الحكومة العسكرية عن إضافة(١٠) ولايات جديدة ليصبح الاتحاد النيجيري مكون من (٣٠) ولاية، وذلك قبل إجراء الانتخابات بفترة قليلة ، وهو مخالفاً لتوصيات المكتب السياسي وهو عدم إنشاء ولايات جديدة إلا بعد ثلاث سنوات من عودة الحكم المدني ، كما زادت عدد وحدات الحكم المحلي وزيادة عدد مجالسها من (٤٥٣-٥٨٩) مجلس محلي [٦٠] .

أجريت الانتخابات التشريعية على مستوى الاتحاد في الرابع من تموز لعام ١٩٩٢ ، فاز الحزب الديمقراطي الاجتماعي بأغلبية المقاعد في مجلس الشيوخ (٥٢) مقعد من أصل (٩١) مقعد ، أما حزب المؤتمر الجمهوري الوطني فاز (٣٧) مقعد من أصل (٩١) ، وفي انتخابات مجلس النواب فاز الحزب الديمقراطي الاجتماعي (٣١٤) مقعد من أصل (٥٩٣) مقعد وفاز حزب المؤتمر الجمهوري الوطني (٢٧٥) مقعد [٦١] .

أجريت الانتخابات الرئاسية في الثالث والعشرون من حزيران لعام ١٩٩٣ ، تنافس فيها مشهود ابيولا عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي ، ومنير توفا عن حزب المؤتمر الجمهوري الوطني [٦٢] ، جدول رقم (١) يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٣ .

نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٣

جدول رقم (١) [٦٣]

اسم المرشح	اسم الحزب	عدد الأصوات	نسبة الأصوات %
مشهود ابيولا	الحزب الديمقراطي الاجتماعي	٨،٣٥٧،٢٤٦	%٥٨
منير توفا	حزب المؤتمر الجمهوري الوطني	٥،٨٧٨،٦٨٥	%٤٢

فاز مشهود ابيولا بأغلبية الأصوات في (١٩) ولاية من أصل (٣٠) ولاية ، بنسبة ٥٨% من الأصوات ، أما منير توفا حصل على نسبة ٤٢% من الأصوات [٦٤] ، إلا إن هذه الانتخابات لم تكتمل

اذا أعلنت المحكمة الدستورية عدم شرعيتها وصودرت نتائج الانتخابات [٦٥] ، بررت الحكومة العسكرية ذلك بان الاعتراض على نتائج الانتخابات قد يهدد سلامة الجهاز القضائي في البلاد ، وإن كلا المرشحين مشهود ابيولا ومنير توفا استعملا المال من اجل أفساد العملية الانتخابية [٦٦] .

كان يعتقد كثير من النيجيريين في الأشهر التي سبقت الانتخابات ان الجيش سوف يجد ذريعة أخرى للبقاء في السلطة ، وكان احد أسباب اعتقادهم هو الحملة التي قامت بها جمعية [٦٧] تابعة للمرشح لمنصب رئاسة الدولة منير توفا نادت ببقاء بابا نجيدا بالسلطة في منصبه [٦٨] ، علاوة على ذلك إن وصول مسعود ابيولا إلى السلطة سيكون بداية لفتح ملف الفساد السياسي في نيجيريا لاسيما الشائعات بشان القصور التي يمتلكها العسكريون و إيرادات النفط التي كانت تحول إلى بنوك أوربية في حساباتهم الخاصة ،في الوقت الذي دعا المواطنين إلى التقشف الاقتصادي [٦٩]، كذلك اراد بابانجيدا فوز منير توفا لأنه ينتمي لقبائل الهوسا–فولاني اكبر قبائل نيجيريا ، ومنير توفا أكثر ولاءً لبابانجيدا من الآخرين لأنه أيد بقاء بابانجيدا في السلطة حتى عام ٢٠٠٠ [٧٠] .

نستنتج مما تقدم إن الجنرال إبراهيم بابا نجيدا عندما تولى السلطة عام ١٩٨٥ عمل على تحشد الدعم لحكومته ، والذي جاء مع برنامج أعادة السلطة إلى أدارة مدنية ، لكن الحقيقة أن نظام إبراهيم بابا نجيدا لم يكن مستعداً للتخلي عن السلطة للمدنين ، لذلك شرعت الإدارة العسكرية في مناورات سياسية للحفاظ على السلطة بيد العسكريين ، والذي اثبت ذلك هو إلغاء نتائج انتخابات حزيران ١٩٩٣ .

سابعا : نتائج إلغاء انتخابات حزيران ١٩٩٣

أثار إلغاء نتائج الانتخابات سلسلة من المظاهرات في عدد من المدن الرئيسية منها (لاجوس ، بنين ، ابيادان وابيوكوتا) ، تعرض الكثيرين من المتظاهرين للضرب من قبل الجيش [٧١]، وأكثر من (١٠٠) متظاهر قتلوا ولاسيما من مؤيدي الديمقراطية ، كما اعتقل مئات من الناشطين ومنظمي حقوق الإنسان وقادة النقابات العمالية والصحفيين والطلاب ، كما أصدرت الحكومة العسكرية مرسوماً رقم (٣٤) قيد حرية الصحافة [٧٢] .

أعلن النيجيريين في الثاني عشر من آب لعام ١٩٩٣ العصيان المدني وطالبوا بإنهاء الحكم العسكري وإعادة الحكم المدني [٧٣] ،كذلك استاءت الدول الأوربية التي كانت تدعوا دول العالم الثالث إلى الأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، على اثر ذلك قامت وزارة الخارجية البريطانية بسحب مستشاريها العسكريين من نيجيريا ، وأوقفت برامج تدريب أفراد قواتها المسلحة ، وهددت بوقف المساعدات الغربية إلى نيجيريا اذا استمر المجلس العسكري برفضه تسليم السلطة

للفائز بالانتخابات الملغاة [٧٤]، وهددت بتجميد (١١٤٥) مليون دولار من المساعدات ، ومنع منح تأشيرات دخول المسئولين النيجيريين ، إما الولايات المتحدة الأمريكية هددت بحملة دولية ضد أي محاولات من جانب إدارة بابانجيدا للبقاء في السلطة إلى ما بعد السابع والعشرين من آب لعام ١٩٩٣ [٧٥].

ومما زاد الأمور سوء إن البلاد كانت تمر بضائقة اقتصادية ، انخفاض حاد في صادرات النفط ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، وزيادة معدلات البطالة ، وضعف الهياكل الأساسية ، وعدم كفاية حماية الصناعات المحلية ، وانخفاض قيمة العملة ، ارتفع نسبة الديون الخارجية ، كذلك تفاقمت الصعوبات الاقتصادية العرقية والطبقية، والانشقاقات الدينية ، فضلا على مغادرة البلاد الكثير من الفنيين والأساتذة والأطباء والمحامين والمهندسين ورجال الإعمال إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ، إذ تتوفر فيها فرص عمل ورواتب أعلى ، ساهمت هجرت المهنيين في تدهور الاقتصاد النيجيري[٧٦] ، بسبب هذه الضغوط التي قام بها المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان ، إلى جانب ذلك الضغوط الدولية اجبر بابانجيدا التخلي عن السلطة في السادس والعشرين من آب لعام ١٩٩٣[٧٧] ، بعد إن تم تشكيل حكومة انتقالية تضم خمسة عسكريين و ثمانية عشر مدني برئاسة ارنست شونيكان [٧٨]، وهو من المقربين لبابانجيدا [٧٩] .

بعد تشكيل الحكومة الانتقالية أعلنت النقابات العمالية إضرابا مفتوحاً حتى عودة مشهود ابيولا الذي سافر للدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لتحشد الدعم الدولي لقضيته ، كما أعلن رؤساء خمسة ولايات نيجيرية جنوبية وهي (اويو، ايدوا، اندوا، اوجون واوسن) رفض التعاون مع الحكومة الانتقالية والتمسك بنتائج انتخابات حزيران ١٩٩٣ ، نجح الإضراب وقدم ارنست استقالته في الرابع عشر من تشرين الثاني لعام ١٩٩٣ [٨٠]، ولاسيما بعد إن أعلنت المحكمة الدستورية العليا عدم شرعية الحكومة المدنية [٨١] .

يمكن القول ان الجنرال بابانجيدا منذ استلمه السلطة عمل على تعليق وتعديل بعض مواد الدستور على ان يتمشى مع الحكم العسكري ، فضلا عن ذلك كان نظام حكمه دكتاتوري ، كما انه غيب جميع أشكال المعارضة ، واستخدم القوة في تنفيذ سياسته ، على الرغم من ذلك كان للضغوط الدولية والداخلية التي قامت بها منظمات المجتمع المدني دور في إخضاع السلطة العسكرية لمطالبهم ، ولاسيما ان النقابات العمالية تعد إحدى القوى الرئيسة في الحياة السياسية في نيجيريا ، بسبب خبرتها في أثارة القطاع الصناعي ، والتي يمكن تطبيقها لتحقيق أهداف سياسية ، علاوة على

ذلك شكلت منظمات المجتمع المدني خطراً على الحكومات العسكرية ، وقد استطاعت هذه المنظمات من تحقيق مطالبها .

الخاتمة

شكلت حكومة ديمقراطية في نيجيريا بعد الاستقلال ١٩٦٣-١٩٦٦إلا إنها لم تستمر طويلا سرعان ما سقطت على يد العسكر ويعود سبب ذلك إلى سياسة بريطانية التي قسمت البلاد إلى ثلاثة أقاليم وأصدرت مجموعة من الدساتير التي أدت إلى إضعاف الولاء الوطني وتغلب الولاء القبلي الإقليمي ، فضلا عن ذلك طبيعة الأحزاب التي كانت قائمة على أسس عرقية إقليمية كل حزب يمثل إقليم معين وكذلك دور المؤسسة العسكرية ، قرر اوباسانجو بعد وصوله إلى السلطة إعادة نيجيريا إلى الحكم المدني من خلال أعداد مشروع الدستور الذي سعى إلى إقامة حكومة مدنية مستقرة وفعالة تقوم على نظام الحكم الرئاسي ، وسمح بتعدد الأحزاب ووضع شروط ومواصفات تضمن وطنية الأحزاب في محاولة لحل مشكلة العرقية التي كانت السبب الرئيسي في الصراع السياسي وكان ذلك عام ١٩٧٩ .

تم الانتقال إلى حكومة ديمقراطية (١٩٧٩-١٩٨٣)، اذ لم تستمر الجمهورية الثانية طويلا إذ سقطت بيد الدكتاتورية العسكرية مرة أخرى ، بمبررات محاربة الفساد الإداري والرشوة في مؤسسات الدولة وحماية حقوق الانسان، ولاسيما ان بابانجيدا قرر التخلي عن منصبه العسكري وترك رئاسة الدولة بعد انتخاب رئيس مدني في مدة أقصاها في تشرين الأول عام ١٩٩٢ ، من خلال اجراء تعديل على دستور عام ١٩٨٩ ، وتشكيل حزبين ، وإجراء انتخابات ، على الرغم من محاولته أعادة الحكم المدني للبلاد ،إلا أن محاولته لم تكن جدية ، ولاسيما بعد إلغاءه نتائج انتخابات عام ١٩٩٣ ، إلى جانب ذلك الضغوط الدولية والداخلية التي طالبت بإعادة الحكم المدني للبلاد والتداول السلمي للسلطة ، هذه الضغوط أجبرته على التخلي عن السلطة لحكومة مؤقتة .

لذلك تعد الانقلابات العسكرية في نيجيريا من ابرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي ، ولاسيما ان نسبة كبيرة من سكانها يعانون من الأمية والذي أدى إلى الانخفاض في درجة الوعي السياسي وحال من دون تحقيق مشاركة سياسية فعالة للجماهير في مؤسسات ديمقراطية مستقرة ودائمة تهيمن عليها الإدارات المدنية ، أمام ذلك كان حافزاً رئيساً لسيطرة العسكر على السلطة من خلال الانقلابات، والتي أدت إلى عرقلت مسيرة الديمقراطية والتنمية في البلاد .

الهوامش

(١) كان من أسباب التدخل العسكري في السياسة النيجيرية خلال ١٩٦٦-١٩٩٣ يعود لعوامل داخلية وخارجية ، تمثلت العوامل الداخلية في الولاء القبلي ، الاختلافات الإقليمية ، الأحزاب السياسية القائمة ، تسييس الجيش ، الخلاف حول تعدد السكان أزمة الانتخابات خلال الستينات ، الفساد والمحسوبية الإقليمية ،انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية ، عدم وجود قيادة نزيهة وموثوق بها وسوء أدارة الأموال العامة ، فضلا عن السياسة التي اتبعتها بريطانية في تقسيم البلاد ، ومحاباة قبيلة على حساب اخرى، اما العوامل الخارجية تمثلت بتدخل الدول الكبرى في شؤون البلاد من خلال توريد الاسلحة وتقديم المعونة في تدريب الجيش والشرطة ، والقروض ، وسيطرة شركاتها على صناعة النفط وغيرها . للمزيد من المعلومات ينظر: أزاد محمد سعيد ، الانقلابات العسكرية في العالم الثالث (١٩٤٦-١٩٩١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية : ١٩٩٥) ، ص ص ١٢٦-١٤٢ ؛

Mary D.Mai-Lafia , Nigerian Governmient and Politics ,National Open University of Nigeria , school of Management Sciences , Course Gulde : MPA 841, Uiniversity of Jos, Nigeria , Uint 8 , p 3. www.nouedu.net/.../MPA%20841%20NIGERIAIAN%20GOVERNMENT%2

(٢) صباح محمود محمد ، نيجيريا شيخو شيغاري والانقلاب العسكري ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية ، سلسلة الأرشيف والتوثيق ، رقم (٨) ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٥ .

(3)Y.Bradshaw & M. Wallace , Global Inequalities , Pine Forge Press , California , 1996 ,p 87

(٤) محمد بوهاري :(١٩٤٢-)ولد في قرية دورا في ولاية كاتسينا شمال البلاد ، وهو من أسرة مسلمة ، دخل الكلية العسكرية النيجيرية في كادونا ، ثم درس الفنون العسكرية في بريطانية ، انضم إلى قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية في أوائل الستينات ،تقلد مناصب عديدة ،أصبح عضواً في المجلس العسكري الأعلى ثم شغل منصب القائد العام (١٩٧٨-١٩٧٩) في ايبادن ثم جوس ،عين رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة النيجيرية (١٩٨٤-١٩٨٥) عزل عام ١٩٨٥ في محاولة انقلابية بقيادة الجنرال إبراهيم بابا نجيدا . للمزيد من المعلومات ينظر :

John N.Paden , Muslim Civic Cultures and Conflict Resolution The challenge of Democratic Fedralism in Nigeria , Bookings Institution Press ,Washington ,D.C.

(٥) تألفت الحكومة العسكرية من عدة مجالس منها : مجلس عسكري أعلى ، ومجلس وطني للولايات ، ومجلس فيدرالي ، ومجالس تنفيذية وحكومة عسكرية في كل ولاية ، للمزيد من المعلومات ، ينظر : صباح محمود محمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(6)Peter A.Essoh & Harry Dennis Udon , Leadership and the Development Paradox in Nigeria , International Journal of Arts and Social Science , Vol.2 , No.3 , April 2014 , p 72 .

(٧)شيهو عليو عثمان شاجاري (١٩٢٤-) ، ولد في قرية شاجاري في ولاية سوكوتو ، تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة يابو ، والمتوسطة في مدرسة سوكوتو ، أكمل تعليمه في كلية كادونا ،عمل كمدرس قبل اشتغاله بالسياسة ، انتخب عضوا في مجلس النواب في عام ١٩٥٤،كان مفوض في الشؤون المالية ، أصبح زعيما للحزب الوطني النيجيري ، وصل للسلطة ١٩٧٩ من خلال انتخابات تنافسية ، ثم فاز في انتخابات عام ١٩٨٣ ، لكن سوء الحالة

الاقتصادية والفساد في أدارته ، أدى إلى انقلاب عام ١٩٨٣ بقيادة محمد بوهاري الذي أطاح بحكومته ، واعتقل شاجاري بتهمة الفساد . للمزيد من المعلومات ينظر :

Toyin Falola & Ann Genova ,Historical Dictionary of Nigeria , Historical Dictionaries of Africa, No . 111 , U.S.A, 2009 , p 325 .

(٨)أزاد محمد سعيد ، المصدر السابق ، ص ٧٨ ؛ محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي، -١٥- التاريخ المعاصر غرب إفريقيا ١٩٢٤-١٩٩٢ ،ط٢ ،المكتب الإسلامي ،بيروت ،١٩٩٧، ص ٣٠٦ .

(٩)تألف المجلس العسكري الأعلى من رئيس للدولة ، ورؤساء الوحدات العسكرية ، والمفتش العام للشرطة ونائبه ، ورئيس الخدمة المدنية ، وأفراد عسكريين آخرين . للمزيد من المعلومات ينظر :

Toyin Falola & Ann Genova ,Op .Cit , p 337 .

(10) Arthur Carl Levan , Dictators ,Democrat and Development in Nideria , Theses Doctor , Us San Diego , 2006 , p77.

(11)David Imhonopi , Leadership Crisis and Corruption in the Nigerian Public Sector : An Albatross of National Developnent ,the African Symposium:An Online Journal of the Afican Educational , Vol .13, No .1 , June 2013 , p 81.

(12) Peter A.Essoh & Harry Dennils Udoh , Op.Cit ,p 72 .

(١٣)للمزيد من المعلومات حول محاكمة كبار مسؤولي الدولة ، ينظر :

Victor A.O.Adetula & Other's , Money and Politics in Nigeria , Edited by : Victor A.O.Adetula , Printed in Abuja , 2008 , p 45 .

(14) Olusoji George , Military Interventions in The Nigerian Politics : A Timed Bomb' Waiting to Explode ? The Avowal of A New Management Elites , International Journal of Business , Humanities and Techndogy ,Vol.2 ,No.5 ,August 2012 , p 196 .

(15)H.C.Achunike, "Solving Nigeria's Political Problems through Good Governance: The Role of the Christian Churches", A paper delivered at the Catholic Politics Commission Forum, Enugu Diocese on 21st August, 2014, P 37.

(١٦) عبد الحسين جليل ألغالبي ورجاء جابر عباس ، الإصلاح النقدي في نيجيريا وسياسة حذف الاصفار من النايرة ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٥ ، ص ٧ .

(17) Okoro A.Sunday , Deficit Financing and Trade Balance in Nigeria , International Journal of Accounting Research , Vol .1, No .2 , 2013 , **p 49.**

(18)M. Chris. Alli , The Federal Republic of Nigerian Army: The Siege of A Nation , Malthouse Press, Ikeja , 2001 , **p 89.**

(19) Bengt Sundkler & Christopher Steed , A History of the Church in Africa ,Cambridge University Press, Cambridge, 2000 , p 85 .

(20)H.C.Achunike, Op .Cit , p36

(٢١) العراق (بغداد) ، العدد(٢٤٥٢)،٢٣/شباط/١٩٨٤ ؛الأنباء (الكويت) ، العدد (٣٠٧٧)،٢٠/حزيران/١٩٨٤ .

(22)Franca Adaobi Ezekwe , A Historiography of Nigerian Government Image and Image Repair Efforts Since Independence : Apuplic Relation Approach , Thesis Master of Arts in Communicatin and Media Studies, Eastern Mediterranean University November 2012 , p 30 .

(23) Ibid , p 30 .

(٢٤)الأنباء (الكويت) ، العدد (٣٠٧٧)،٢٠/حزيران/١٩٨٤ .

(٢٥) اليوربا احدى القبائل النيجيرية التي تقطن في الجنوب الغربي من البلاد ، ويمتد موطنها الأصلي بين النيجر والداهومي (بنين حاليا) والبحر، وهي من القبائل الوثنية ، الا إن عدد كبير من أبنائها اعتنقوا الإسلام والمسيحية ، بتأثير المسلمين في شمال نيجيريا والمسيحيين في جنوبها، وقد بلغ عدد من اعتنقوا الإسلام أكثر من نصف السكان ، وأسست تلك القبائل قديما بعض الممالك المستقلة ، للمزيد من المعلومات ينظر : محمود شاكر ، نيجيريا، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا(٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت،١٩٧١، ص٥٢.

(٢٦) تأسست عام ١٩٥٤ على يد لطيف اديجيتى وبعض الطلاب اليوربا ثم امتد نشاطها إلى شمال البلاد ، تأسست أثر قرار مجمع الكنيسة الانجليزية بطرد الطلاب المسلمين من المدارس المسيحية ، مما دفع الطلبة المسلمين إلى أخفاء أسلامهم و بعضهم قام بتغير اسمه ، فاجتمع ٤٠ شابا مسلما يوروبا من الدارسين في المدارس الثانوية وأسسوا هذه الجمعية ، وبعد عامين تم نقل المقر إلى جامعة ايبادان ، أنشأت الجمعية فروعا لها في جامعة احمد بيللو في زاريا ، وكلية عبد الله بايرو في كانو، وبلغ عدد فروعها في عام ١٩٧٠ في الجامعات والمعاهد ١٠٤ فرعا موزعة على ستة عشر منطقة ، كان يسيطر عليها في بداية تأسيسها أفراد من القاديانية ، وبزيادة الوعي الديني في أوساط الطلاب تم أبعاد أفراد هذه الطائفة من الجمعية، تدعو الجمعية إلى الألتزم بتعاليم الإسلام في نواحي الحياة كافة ، وتعدَّ الإسلام الحل لجميع المشكلات التي واجهت البلاد ، الى جانب ذلك قام أعضاؤها بمظاهرات في مدينة زرايا بشمال نيجيريا طالبوا بالإسلام وحده وقاموا بإحراق دستور ١٩٧٩ الذي يتضمن نصوصاً عديدة تتعارض مع أحكام الإسلام ، للمزيد ينظر : صبحي علي قنصوه ، الدين والسياسة في نيجيريا ، إشكاليات العلاقات بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي ، سلسلة دراسات افريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١ ؛ بشير عبد الله إسماعيل ، الاتجاهات العقدية الإسلامية وأثرها في المجتمع النيجيري (دراسة نظرية ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة امدرمان الإسلامية : كلية أصول الدين قسم العقيدة ، ٢٠٠٧) ، ص ٥٤ ؛
Abdullahi Adamu Sulaim & Aminu Mu'allimu Kambari , The Activities and Challenges of Muslim Students' Society of Nigeria (MSSN) in Nasarawa State , Nigeria ,Journal of Humaities and Social Science , Vol .19 , issue .1, Ver .Vll , Jan 2014 , p 40 .

(27)Franca Adaobi Ezekwe , O P .Cit , p **76** .

(28)Franca Adaobi Ezekwe , O P .Cit , p 33 .

(29) Takehiko Ochiai , Personal Rule in Nigerian Military Regimes , Centre For Peace and Development Studies , Ryukoku University , 2009 , p 244 ؛ E.E.Obioha , Role of the Military in Democratic Transitions and Succession in Nigeria , International Journal of Social Sciences and Humanity Studies , Vol .8 , No . 1 , 2016 , p 257 .

(٣٠)إبراهيم باباتجيدا :(١٩٤١-) ولد في مينا حالياً ولاية النيجر ، تدرب في مختلف المؤسسات العسكرية ، شغل عدة مناصب عسكرية ، في عام ١٩٨٤ أصبح رئيس أركان الجيش حتى ٢٧ أب ١٩٨٥ ، نجح في انقلاب عام ١٩٨٥ وأطاح بحكومة محمد بوهاري ، أصبح رئيس للدولة والقائد للقوات المسلحة ، حكم نيجيريا (١٩٨٥-١٩٩٣) ، كان المسؤول عن وضع برنامج التكيف الهيكلي لمعالجة الأزمة الاقتصادية إلا انه كان سبباً في معاناة النيجيريين من هذا البرنامج ، كما وضع العديد من التعقيدات في الانتقال للحكم المدني ، منها ألغى نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٢ حزيران ١٩٩٣ تحت الضغوط اضطر لتسليم السلطة إلى حكومة انتقالية . للمزيد من المعلومات ينظر :

Toyin Falola & Matthem M. Heaton , Op .Cit .

(31) M.j.Balogun , Op .Cit. p 186 .

(٣٢) عمار حميد ياسين ، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية : ٢٠٠٢) ، ص ص ١٨٤-١٨٥

(33)M.j.Balogun , Op .Cit ,p 186 .

(34) Wole Iyaniwure , Corruption and Military Rule in Nigeria : An Over View 1966-1999 , Global Journal of Human –Socil Science : Political Science , Vol.14 ,issue . 4 , 2014 ,p 4 .

(35)Nigeria : Country Profile , Library of Congress-Federal Research Division , July 2008 ,p 6

(٣٦) للمزيد من المعلومات حول الضرائب المفروضة على مختلف فئات الشعب والتي دخلت حيز النفاذ في السابع والعشرين من كانون الاول لعام ١٩٨٧ ، ينظر:

UK / Nigeria Double Taxation Agreement Signed 9 June 1987 , Entered in to Force 27 December 1987 .

(37) Arthur Carl Levan , Op .Cit, p 230 .

(٣٨) عمار حميد ياسين، المصدر السابق ، ص ١٨٥ ، للمزيد من المعلومات حول استغلال الحكومة العسكرية وسيطرتها على ثروات نيجيريا ينظر :

Enakhimion Imonitie Lucky , Corruption in Nigeria , Master Thiesis , Master Programme in Economic History, School of Economics and Management , Lund University , June 2010 , p p 24-25 .

(39)Franca Adaobi Ezekwe , Op .Cit ,P 92 .

(٤٠) ابوجا هي العاصمة الفيدرالية للبلاد انشئت عام ١٩٧٦ الا انها لم تصبح جاهزة من ناحية المباني والادارة الا في عام ١٩٩١ اذ بلغ عدد سكانها حوالي ١٠٧٠٦٩ نسمة ،تم استبدال العاصمة لاغوس بالعاصمة الجديدة ابوجا وقد اختيرت ابوجا بسبب موقعها في وسط البلاد ، ولمناخها المعتدل والمنخفض بالكثافة السكانية والتي من شانها ان تسمح للتوسع الإقليمي في المستقبل ، ولإنهاء المحسوبية الإقليمية ، فضلا عن الازدحام في لاغوس العاصمة السابقة وافتقارها الى المساحة التي يمكن ان تمتد عليها . للمزيد من المعلومات ينظر : محمد فاضل علي باري وسعيد ابراهيم كريدية ، المسلمون في غرب أفريقيا تاريخ وحضارة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧، ٣٠٨ ؛

Toyin Falola & Ann Genova , Op .Cit , p8 .

(41) Mary D.Mai-Lafia , Op .Cit .Uint 11 , p 2 ؛ A . Chukwuemeka Onyekwelu & C.C.Maria .Chidi Onyedibe , Religious Sectarian Violence and Governance in Nigeria: Implications

for Peace and Political Stability , Internatinal Journal of English Language , Literature and Humanities , Vol . ll , issue Lx , January 2015 , p 29 .

(٤٢) جمال طه علي ، آليات التحول الديمقراطي في إفريقيا-نيجيريا أنموذجاً ،رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة بغداد -كلية العلوم السياسية فرع النظم السياسية والعالم الثالث :٢٠٠٨)، ص ١٦٣ .

(٤٣) خيري عبد الرزاق جاسم ، تداول السلطة في نيجيريا ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٢٦) ،مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، بغداد ، شباط ٢٠٠٥ ، ص ٦٣ .

(٤٤) بافي ملر : (١٩٤٧-)، ولد في ولاية جونجولا ، تلقى تعليمه في مدرسة القديس باتريك ، ومدرسة سانت ريتا ، والثانوية في مدرسة فيلاتوفا ، دخل كلية الزراعة في كابا عام ١٩٦٦ ،كما درس في المركز الدولي للتعليم الفني والتدريب المهني المتقدم في ايطاليا ، كان الأمين العام لاتحاد طلاب الزراعة شمال نيجيريا (١٩٦٦-١٩٦٧)، كم شغل منصب نائب رئيس سكك الحديد (١٩٧٨-١٩٧٩) ، كان نائب رئيس مؤتمر العمل النيجيري (١٩٨٨-١٩٨٩)، خلال (١٩٨٩-١٩٩٤) شغل منصب رئيس مؤتمر العمل النيجيري ، كان عضواً في المؤتمر الوطني الدستوري (١٩٩٥) و المكتب السياسي (١٩٨٦-١٩٨٩) وعضواً في الجمعية التأسيسية في ابوجا . للمزيد من المعلومات ينظر :

Toyin Ann Genova ,Op .Cit ,p p 50-51 .

(45)Nigeria :a Cuntry Study /Federal Research Division ، Library of Congress , Edited by: Helen Chapin Metz ,5th ed, Research Completed June 1991 , Printing Washington , 1992 , p p 28 ,229 .

(46) Godwin Chukwudum Nwaobi , Corruption and Bribery in the Nigerian Economy , Quantitative Economic Research Bureau ,P.O box 240 , Gwalada , Abuja , Nigeria , West Africa .

www.papers.ssm/so13/Delivery.cfm?abstractid=506342.

(47) Nigeria :a Cuntry Study /Federal Research Division , Op .Cit , P229.

(48)Pita Ogaba Agbese , Military Rule and Socio Political Crises in Nigeria in Zones of Conflict in Africa : Theories and Cases ,Praeger , Westport .CT , 2002 ,p 91 .

(٤٩) لجنة الانتخابات الوطنية : هي منظمة شبه مستقلة أنشأت من قبل بابانجيدا عام ١٩٨٧ لتنظيم ومراقبة جميع الانتخابات خلال الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني المقرر اجرائه لعام ١٩٩٣ ، تتألف اللجنة من رئيس وثمانية أعضاء يتم تعينهم من قبل الرئيس ، من أنشطة اللجنة تسجيل اثنين من الأحزاب السياسية لخوض الانتخابات ، رئيس اللجنة همفري نوسو ، أعطيت اللجنة مهمة الأشراف وفرز الأصوات ، كما أنها رضخت للضغط من بابانجيدا إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية ، وقد تم حل اللجنة من قبل ساني اباشا عام ١٩٩٦ ، وأعيد تشكيلها من قبل اللواء عبد السلام أبو بكر . للمزيد من المعلومات ينظر :

Toyin Falola & Ann Genova , Op .Cit , p243 .

(50) Nigeria :a Cuntry Study /Federal Research Division ,Op.Cit, p 230 ؛ Amb.C.L Laseinde , the Role of the Federal Government of Nigeria in Providing Security Before During and After The February 2015 Electoin .

(51) Nigeria:a Cuntry Study /Federal Research Division ,Op.Cit , p 230 ؛Abiodun , Nigeria Democracy and Electoral Process Since Amalgamation : Lessons from Aturbulent Past , Iosr Journal of Human Ities and Social Science (iosr –jtiss) , Vol .19 ,Issue .10 .ver .vt , Oct 2014 , p 29 .

(52) Nigeria :a Cuntry Study /Federal Research Division , Op .Cit, p p 230-231 .
(53) Ibid , p231 .

(٥٤) إبراهيم نصر الدين ، الاندماج الوطني في أفريقيا نموذج نيجيريا ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ،القاهرة ،١٩٩٧ ص ٨٣ .

(٥٥) مشهود بيولا :(١٩٣٧-١٩٨٩) ، ولد في مدينة ابيوكوتا ، تلقى تعليمه في جامعة غلاسكو لدراسة المحاسبة ، وهو مسلم من قبائل اليوروبا من الجنوب ، ومن رجال الأعمال ، وهو احد كبار رجال الخير في نيجيريا ، كان له جهود في خدمة اللغة العربية والدعوة الإسلامية ، أنشى كلية للمعلمين في ولاية سوكوتو لتدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية لتخريج المعلمون والدعاة منها ، وأنشى معهد للدراسات الإسلامية والعربية في مدينة ابيوكوتا ليكون فرعاً من جامعة عثمان بن فودي في ولاية سوكوتو ، وأنشى عدة مراكز لتعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية ،حصل على ترشيح الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي فاز في انتخابات ١٢ حزيران عام ١٩٩٣ ، وتم إلغاء هذه الانتخابات ووضع مشهود في السجن ، توفى عام ١٩٩٨ في السجن . للمزيد من المعلومات ينظر :

Toyin Falola & Ann Genova , Op .Cit, p 7 .

(٥٦) بشير عثمان توفا :(١٩٤٧-) ،ولد في كانو ، خبير اقتصادي ورجل اعمال ، عمل في شركات رويال التامين الصرف (١٩٦٧-١٩٦٨)، تولى منصب رئيس مجلس أدارة الدولية للطاقة ، كان عضوا في الحزب الوطني النيجيري (١٩٧٩) ، وعضوا في حزب المؤتمر الجمهوري الوطني ، تم ترشح في انتخابات عام ١٩٩٣ ، أصبح عضوا في حزب كل الشعب ١٩٩٨ . للمزيد من المعلومات ينظر :

Toyin Falola & Ann Genova , OP.Cit, p 246 .
(58) Pita Ogaba Agbese , Op. Cit , p 91 .

(٥٩) مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ،ج٢٠ ،النيجر-اليونان ،الشركة العامة للموسوعات ،بيروت ،٢٠٠٤، ص ٤١ .

(٦٠) إبراهيم نصر الدين ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(61) Godwin Chukw Udum Nwaobi , Op .Cit ؛ African Elections Databse , Elections in Nigeria , Political Profile.
www. Elections in Nigeria . htm
(62) Adeyinka Adeyemi , Op .Cit ,p12 .

(٦٣) الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:

Osimen Goddy Uwa & Ologunowa Christopher Sunday , Post –Electoral Violence in Nigeria :Lesson for 2011-2015 General Election , American Internationl Journal of Research in Humanities , Arts and Social Sciences , p 50 .
www.iasir.net
(64) Information Minister Col.uche Chukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30 . 1993,Vol.5,No.11 , August 27, 1993 , p4 .

(٦٥) هيفاء احمد محمد ، العملية السياسية في نيجيريا ، نيجيريا المجتمع والدولة ، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد (٨٠) ، حزيران ٢٠١٠، ص ٧ .

(66) Pita Ogaba Agbes ,Op .Cit ,p92 .

(٦٧) تالفت الجمعية من مجموعة غامضة برئاسة ارثر **Nzeribe** وهي تابعة للمرشح الرئاسي توفا ، دعت هذه الجمعية ببقاء بابانجيدا في منصبه،على الرغم ان حكومة بابانجيدا نفت ارتباطها بهذه الجمعية ، للمزيد من المعلومات ينظر :

Information Minister Col.uche Chukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30 ,Op .Cit , p 3 .

(68) Ibid , p 3 .

(٦٩) عمار حميد ياسين ، المصدر السابق ، ص١٨٥ .

(٧٠) مسعود الخوند ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(71) Onwuka Oyibo Goddey , Military in Politics in Nigeria : An Assessment , Jounal of Arts and Contemporay Society , Vol.3 ,March 2010 ,p 37 .

(72) Information Minister Col.uche Chukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30 .Op .Cit, p 2 .

(٧٣) جمال عبد الهادي محمد مسعود وعلي لبن ، المجتمع الاسلامي المعاصر ، (ب) افريقيا ، الوفاء للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٨٦ .

(٧٤) نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في أفريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية : ١٩٩٧) ، ص ٧٠ .

(٧٥) جمال طه علي ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(٧٦)للمزيد من المعلومات حول أعداد المهاجرين النيجيرين ينظر :

Franca Adaobi Ezekwe , Op .Cit , p206 ؛ Toyin Falola & Matthew M.Heaton , Ahistory of Nigeria , Cambridge University Press , 2008 , p 223.

(77) E.Remi Aiyede , Parliament , Civil Society and Military Reform in Nigeria , Apaper Presented at the xxii World Congress of The International Political Science Association , Madrid , Spain , 8-12 July 2012 , p 3 .

(٧٨) ارنست شونيكان (١٩٣٦-) ، ولد في ولاية لاغوس ، درس في جامعة لندن (١٩٦٢)، ثم في كلية هارفارد للأعمال ، عمل كضابط لوزارة الأشغال العامة ، ومستشار قانوني لشركة أفريقيا المتحدة ثم مدير عام الشركة (١٩٨٠-١٩٩٣) ، تم تعيينه رئيساً للحكومة الوطنية الانتقالية عام ١٩٩٣ اجبر على الاستقالة من قبل الجنرال ساني اباشا . للمزيد من المعلومات ينظر :

Toyin Falola & Ann Genova , Op .Cit, p 327 .

(٧٩) مسعود الخوند ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٨٠) المصدرنفسه ، ص ٤٢ .

(٨١) خيري عبد الرزاق جاسم ، التحولات الديمقراطية في أفريقيا دراسة حالة نيجيريا ، دراسات إستراتيجية ، العدد (٧٣) مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص ٤٩ .

قائمة المصادر

اولا :الوثائق البريطانية

1- UK / Nigeria Double Taxation Agreement Signed 9 June 1987 , Entered in to Force 27 December 1987 .

ثانيا :الكتب

أ- الكتب العربية

١- إبراهيم نصر الدين ، الاندماج الوطني في إفريقيا نموذج نيجيريا ،مركز دراسات المستقبل الإفريقي ،القاهرة ،١٩٩٧.

٢- جمال عبد الهادي محمد مسعود وعلي لبن ، المجتمع الاسلامي المعاصر ، (ب) افريقيا ، الوفاء للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٤.

٣- صباح محمود محمد ، نيجيريا شيخو شيغاري والانقلاب العسكري ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية ، سلسلة الأرشيف والتوثيق ، رقم (٨) ، بغداد ، ١٩٨٤.

٤- صبحي علي قنصوه ، الدين والسياسة في نيجيريا ، إشكاليات العلاقات بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي ، سلسلة دراسات افريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤

٥- محمد فاضل علي باري وسعيد إبراهيم كريدية ، المسلمون في غرب أفريقيا تاريخ وحضارة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧.

٦- محمود شاكر ،التاريخ الإسلامي، -١٥- التاريخ المعاصر غرب إفريقيا ١٩٢٤-١٩٩٢ ،ط٢ ،المكتب الإسلامي ،بيروت ،١٩٩٧.

٧- --- ، نيجيريا، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا(٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت،١٩٧١.

٨- مسعود الخوند ،الموسوعة التاريخية الجغرافية ،ج٢٠ ،النيجر-اليونان ،الشركة العامة للموسوعات ،بيروت ،٢٠٠٤ .

ب- الكتب باللغة الانجليزية

1- Bengt Sundkler & Christopher Steed , A History of the Church in Africa ,Cambridge University Press, Cambridge, 2000 .

2- Franca Adaobi Ezekwe , A Historiography of Nigerian Government Image and Image Repair Efforts Since Independence : Apuplic Relation Approach , Thesis Master of Arts in Communicatin and Media Studies, Eastern Mediterranean University November 2012.

3- John N.Paden , Muslim Civic Cultures and Conflict Resolution The challenge of Democratic Fedralism in Nigeria , Bookings Institution Press ,Washington ,D.C.

4- Mary D.Mai-Lafia , Nigerian Governmient and Politics ,National Open University of Nigeria , school of Management Sciences , Course Gulde : MPA 841, Uiniversity of Jos , Nigeria . www.nouedu.net/.../MPA%20841%20NIGERIAIAN%20GOVERNMENT%2

5- M.j.Balogun , The Route To Power in Nigeria , A Dynamic Engagement Option for Current and A spiring Leaders ، Printed in the United States , 2009.

6- Nigeria :a Cuntry Study /Federal Research Division ، Library of Congress , Edited by: Helen Chapin Metz ,5th ed, Research Completed June 1991 , Printing Washington , 1992.

7- Pita Ogaba Agbese , Military Rule and Socio Political Crises in Nigeria in Zones of Conflict in Africa : Theories and Cases ,Praeger , Westport .CT , 2002.
8- Toyin Falola & Ann Genova ,Historical Dictionary of Nigeria , Historical Dictionaries of Africa, No . 111 , U.S.A, 2009 .
9- Toyin Falola & Matthew M.Heaton , Ahistory of Nigeria , Cambridge University Press , 2008 .
10- Victor A.O.Adetula & Other's , Money and Politics in Nigeria , Edited by : Victor A.O.Adetula , Printed in Abuja , 2008
11- Y.Bradshaw & M. Wallace , Global Inequalities , Pine Forge Press , California , 1996 .

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية

أ- الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة العربية

١- أزاد محمد سعيد ، الانقلابات العسكرية في العالم الثالث (١٩٤٦-١٩٩١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية : ١٩٩٥) .

٢- . بشير عبد الله إسماعيل ، الاتجاهات العقدية الإسلامية وأثرها في المجتمع النيجيري (دراسة نظرية ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة امدرمان الإسلامية : كلية أصول الدين قسم العقيدة ، ٢٠٠٧)

٣- جمال طه علي ، آليات التحول الديمقراطي في إفريقيا-نيجيريا أنموذجاً ،رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة بغداد -كلية العلوم السياسية فرع النظم السياسية والعالم الثالث :٢٠٠٨).

٤- عمار حميد ياسين ، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية : ٢٠٠٢) .

٥- نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في أفريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية : ١٩٩٧).

ب- الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة الانجليزية

1- Arthur Carl Levan , Dictators ,Democrat and Development in Nideria , Theses Doctor , Us San Diego , 2006.
2- Bowstock Umaroho , A Case for Political Decentralistion in Nigeria , Athesis Master of Arts International Studies , Edo State University , School of Global Studies , Social Science and Planning , August 2006.
3- Enakhimion Imonitie Lucky , Corruption in Nigeria , Master Thiesis , Master Programme in Economic History, School of Economics and Management , Lund University , June 2010 .
4- Franca Adaobi Ezekwe , A Historiography of Nigerian Government Image and Image Repair Efforts Since Independence :Apuplic Relation Approach , Theses Master of Arts in Communicatin and Media Studies , Eastern Mediterranean University November 2012

رابعا : الدوريات

١-البحوث والدراسات

أ- البحوث والدراسات باللغة العربية

١- خيري عبد الرزاق جاسم ، التحولات الديمقراطية في أفريقيا دراسة حالة نيجيريا، دراسات إستراتيجية ، العدد (٧٣) مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٥.

٢- ---- ، تداول السلطة في نيجيريا ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٢٦) ،مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، بغداد ، شباط ٢٠٠٥ .

٣- عبد الحسين جليل ألغالبي ورجاء جابر عباس ، الإصلاح النقدي في نيجيريا وسياسة حذف الاصفار من النايرة ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٥ .

٤- هيفاء احمد محمد ، نيجيريا المجتمع والدولة ، الملف السياسي ، العملية السياسية في نيجيريا ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد (٨٠) ، حزيران ٢٠١٠.

ب- البحوث والدراسات باللغة الانجليزية

1- Abdullahi Adamu Sulaim & Aminu Mu'allimu Kambari , The Activities and Challenges of Muslim Students' Society of Nigeria (MSSN) in Nasarawa State , Nigeria ,Journal of Humaities and Social Science , Vol .19 , issue .1, Ver .Vll , Jan 2014 , p 40 .
2- Olusoji George , Military Interventions in The Nigerian Politics : A Timed Bomb' Waiting to Explode ? The Avowal of A New Management Elites , International Journal of Business , Humanities and Techndogy ,Vol.2 ,No.5 ,August 2012 .
3- E.E.Obioha , Role of the Military in Democratic Transitions and Succession in Nigeria , International Journal of Social Sciences and Humanity Studies , Vol .8 , No . 1 , 2016 .
4- Wole Iyaniwure , Corruption and Military Rule in Nigeria : An Over View 1966-1999 , Global Journal of Human –Socil Science : Political Science , Vol.14 ,issue . 4 , 2014 .
5- A . Chukwuemeka Onyekwelu & C.C.Maria .Chidi Onyedibe , Religious Sectarian Violence and Governance in Nigeria: Implications for Peace and Political Stability , Internatinal Journal of English Language , Literature and Humanities , Vol . ll , issue Lx , January 2015.
6- Abiodun , Nigeria Democracy and Electoral Process Since Amalgamation : Lessons from Aturbulent Past , Iosr Journal of Human Ities and Social Science (iosr –jtiss) , Vol .19 ,Issue .10 .ver .vt , Oct 2014.
7- David Imhonopi , Leadership Crisis and Corruption in the Nigerian Public Sector : An Albatross of National Developnent ,the African Symposium:An Online Journal of the Afican Educational , Vol .13, No .1 , June 2013.
8- Onwuka Oyibo Goddey , Military in Politics in Nigeria : An Assessment , Jounal of Arts and Contemporay Society , Vol.3 ,March 2010 .
9- Information Minister Col.uche Chukumerije Interview With British Broadcasting Corportion (BBc) June 30 . 1993 , Vol.5,No.11 , August 27, 1993 .

10- Okoro A.Sunday , Deficit Financing and Trade Balance in Nigeria , International Journal of Accounting Research , Vol .1, No .2 , 2013 .

11- Osimen Goddy Uwa & Ologunowa Christopher Sunday , Post –Electoral Violence in Nigeria :Lesson for 2011-2015 General Election , American Internationl Journal of Research in Humanities , Arts and Social Sciences .
www.iasir.net

12- Peter A.Essoh & Harry Dennis Udon , Leadership and the Development Paradox in Nigeria , International Journal of Arts and Social Science , Vol.2 , No.3 , April 2014 .

٢- الصحف والمجلات

١- العراق (بغداد) ، العدد(٢٤٥٢)،٢٣/شباط/١٩٨٤.

٢- الأنباء (الكويت) ، العدد (٣٠٧٧)،٢٠/حزيران/١٩٨٤ .

خامسا : الندوات والمؤتمرات

1- E.Remi Aiyede , Parliament , Civil Society and Military Reform in Nigeria , Apaper Presented at the xxii World Congress of The International Political Science Association , Madrid , Spain , 8-12 July 2012 .

2- Aibu Muibi Olufemi & Others , Political Dispensation and Macro Economic Performance in Nigeria 1970-2009 , Mpra Munich Personal Repec Archive , Mpar Paper , No.34821 , Posted 18 , November 2011 .

3- H.C.Achunike, "Solving Nigeria's Political Problems through Good Governance: The Role of the Christian Churches", A paper delivered at the Catholic Politics Commission Forum, Enugu Diocese on 21st August, 2014.

4- Takehiko Ochiai , Personal Rule in Nigerian Military Regimes , Working Paper Series No .41 , Centre For Peace and Development Studies , Ryukoku University , 2009 .
www.afrasia.ryukoku.as.

سادسا : التقارير

1- Nigeria : Country Profile , Library of Congress-Federal Research Division , July 2008 .
www.ioc.gov/rr/frd/cs/profiles/nigeria

سابعا : المقالات والبحوث المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1- African Elections Databse , Elections in Nigeria , Political Profile.
www. Elections in Nigeria . htm

2- Amb.C.L Laseinde , , the Role of the Federal Government of Nigeria in Providing Security Before During and After The February 2015 Electoin .
www.csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy-files/files/attachments/140714-laseinde-ppt

3- Godwin Chukwudum Nwaobi , Corruption and Bribery in the Nigerian Economy , Quantitative Economic Research Bureau ,P.O box 240 , Gwalada , Abuja , Nigeria , West Africa .

www.papers.ssm/so13/Delivery.cfm?abstractid=506342

Abstract

Nigeria suffered from political instability and military control over the government because of the weak political structure represented by the weakness of the ruling party, which could not keep pace with the aspirations of the citizens, as well as the weakness of the political leadership due to the power struggle and the tyranny of personal aspirations for national loyalty, economic , social problems, political and administrative corruption, the external factors represented by interventions from foreign parties to incite military coups because the ruling authority is not subject to its demands and ambitions, the Second Republic did not continue long as it fell to the military dictatorship again, the justification of fighting corruption administrative and bribery in state institutions and the protection of human rights, the military political practice in Nigeria became a commercial market in which to invest capital because of their control of national wealth and to strengthen their influence in power, despite the attempt of Ibrahim Babangida to restore civilian rule of the country, but his attempt was not serious, The cancellation of the results of the 1993 elections, as well as the international and internal pressure that demanded the restoration of civil rule of the country and the peaceful transfer of power.